أكدوا أنها أرض خصبة لغسل الأموال

5 نواب يقترحون قانوناً لتنظيم الدعاية والإعلان عبر مواقع التواصل الاجتماعي

حسن جوهر

عبدالعزيز الصقعبي

حذّر 5 نواب من أرض خصبة للعمليات المشبوهة وغسل الأموال عبر سوق الأنشطة الإعلانية في مواقع التواصل.

وتقدم النواب الـ 5: "مهند الساير، عبدالله جاسم المضف، د. حسن جوهر، مهلهل المضف، وعبدالعزيز الصقعبي"، باقتراح بقانون بشأن تنظيم الدعاية والإعلان عبر مواقع التواصل الاجتماعي من 12 مادة.

وقال النواب في مذكرة المقترح الإيضاحية ما يلي: برزت في الآونة الأخيرة الحاجة الماسة إلى وجود قانون ينظم الأنشطة الإعلانية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ومع تصاعد وتيرة اعتماد الشركات والموردين على مشاهير مواقع التواصل الاجتماعي في الدعاية والإعلان مما أوجد سوقاً تغيب عنه الرقابة الفعلية للجهات الرقابية في الدولة، ويجعل منه أرضا خصبة للعمليات المشبوهة وغسل الأموال وغيرها من تضخم الحسابات البنكية بأموال لم يستدل على مصادرها.

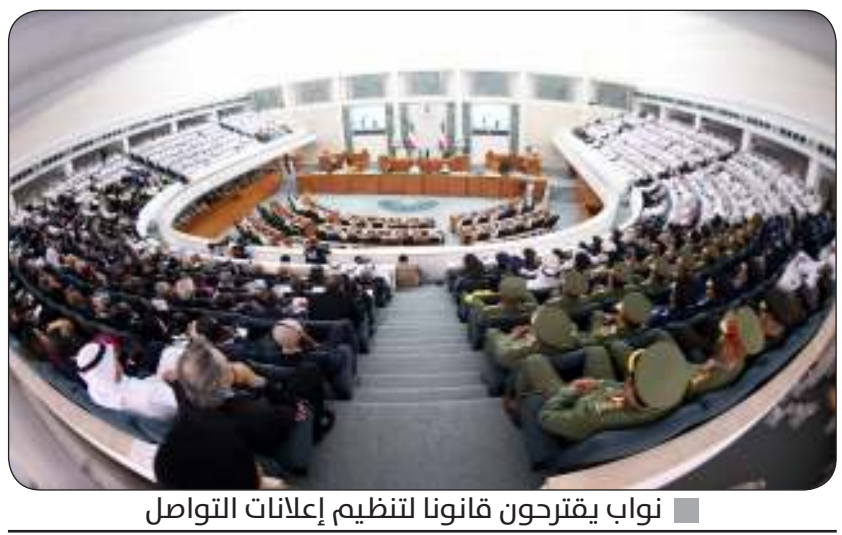
نواب يقترحون قانونا لتنظيم إعلانات التواصل

ويقوم هذا القانون على تنظيم علاقة المُعلن بالجهة المعلنة مع حفظ كل الحقوق للطرفين، وخلق بيئة أعمال صحية ومناسبة لممارسة أنشطة الدعاية والإعلان عبر مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت بصورة قانونية ووفق إجراءات واضحة وصحيحة، وتحت رقابة وإشراف الجهات الرسمية في الدولة.

وقد حدد القانون الشروط الواجب توافرها في الأفراد من مواطني الدولة أو الشركات والمؤسسات في الدولة أو مواطني دول الخليج العربي والدول العربية، وكذلك الشركات والمؤسسات التابعة لدول الخليج العربي والدول العربية للتمكن من تقديم طلب ترخيص مزاولة الأنشطة الإعلانية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وحرص القانون على منح الترخيص لمن هم بعمر 18 عاما، وذلك استناداً لأحكام القانون رقم 1 لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات، علاوة على ذلك تم الاكتفاء بمنح صلاحية الاستثناء من هذا الشرط للوزير دون غيره، وذلك بناء على طبيعة النشاط المزاول.

وتماشياً مع ما سبق ذكره، لم يغفل القانون عن تحديد المحظورات والعقوبات شريطة عدم الإخلال بالعقوبات الواردة في القوانين الأخرى، وذلك بالأخذ في أيهما أشد.

وفي حال لم يتم الاستدلال على مصادر الأموال المودعة في الحساب المخصص لنشاط الدعاية والإعلان عبر مواقع التواصل الاجتماعي تقوم الدولة بمصادرة الأموال وتحويلها لخزانة الدولة وفق قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

مهند الساير

مهلهل المضف

طالب بتوضيح الرأي الفني للهيئة في هذا الشأن

عبدالله المضف يسأل وزير التجارة عن تمديد عقود قسائم صناعية

عبدالله المضف

ماجد المطيري

وجه النائب عبدالله المضف سؤالاً برلمانياً إلى وزير التجارة في شأن تمديد عقود قسائم صناعية.

وجاء في سؤاله: «بخصوص قسائم انتهت عقودها، والتي تم التمديد لها عن طريق مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة وفق السلطات والصلاحيات الممنوحة له، يرجى بيان التالي: صورة ضوئية من السلطات والصلاحيات الممنوحة لمجلس ادارة الهيئة بموجب أحكام قانون الصناعة وقانون التنظيم الصناعي الموحد – الرأي الفني للهيئة في شأن التمديد – ما الأجل الزمني لتجديد العقود».

وسأل المضف: «هل هناك ضوابط وقواعد معتمدة تنظم عملية تحديد الأجل الزمني؟ وما الإجراء المتبع لدى الهيئة في بعض القسائم الصناعية المؤجرة من الدولة التي انتهت عقودها ومازالت بحوزة المستفيد؟ وهل هناك أراض صناعية خصصت لمستثمر وأجّرها في الباطن؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بكشف بعدد تلك القسائم الصناعية، وتزويدي بجدول يوضح القيمة التأجيرية لكل أرض صناعية بالمتر خصصت لمستثمر القسيمة الشركة الصناعية المخصصة لها من قبل الهيئة والقيمة التأجيرية بالمتر بعد تأجيرها في الباطن».

من جانبه أكد النائب ماجد المطيري أن ملف القسائم الصناعية وتوزيعاتها يتطلب وقفة نيابية.

وقال إن هذا ما نطالب به لجنة حماية الأموال العامة لفتح هذا الملف ومحاسبة جميع المتورطين.

وتساءل المطيري «هل تم تحويل أملاك الدولة إلى أملاك خاصة»، مشدداً على أن المطالبة بتجاوزات المال العام لا تسقط بالتقادم.

ماجد المطيري: ملف القسائم الصناعية يتطلب وقفة نيابية .. ومطالبات المال العام لا تسقط بالتقادم

أعلن تقديم تشريعات رادعة للانحراف

محمد هايف: حملة وزير الداخلية ضد الظواهر السلبية .. مقدرة

محمد هايف

أكد رئيس لجنة الظواهر السلبية البرلمانية النائب محمد هايف أن جهود وزير الداخلية مقدرة و مشكورة في الحملة ضد الظواهر السلبية وما يخالف شريعتنا وعادات أهل الكويت وهويتنا الإسلامية، مبينا أن هناك قوانين ستقدم قريبا بإذن الله رادعة لكل من تسول له نفسه الانحراف والفساد الأخلاقي.

وكانت أنباء تحدثت عن تعليمات صدرت من قبل النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ طلال الخالد ووكيل الوزارة الفريق أنور البرجس بإعطاء الضوء الأخضر لرجال المباحث الجنائية ممثلة في إدارة مباحث الآداب، وذلك لتكثيف الحملات الأمنية لرصد شقق الإيجار اليومي المشبوهة والمخالفة التي تستخدم في ممارسات خارجة عن القانون.

وتحدثت الأنباء أيضا عن إن رجال مباحث الآداب قاموا بتشكيل فرق أمنية وتوزيعها على محافظات البلاد، تعمل على مدار الساعة لرصد وضبط أي شقق يومية مشبوهة لمداهمة من يقوم باستغلال تلك الشقق في أعمال منافية ومخالفة، وشدت على أن التعليمات تقضي بإحالة الوافد المتورط في تأجير المخالفين والخارجين عن القانون إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في حقه وإبعاده عن البلاد.

للمزيد من الدراسة وتوفير البديل لأصحابها

حمدان العازمي يثمن قرار وزير البلدية بإيقاف إزالة قاعات جنوب الصباحية

حمدان العازمي

قال النائب حمدان العازمي «نثمن موقف وزير الدولة لشؤون البلدية على تجاوبه مع مطلبنا أمس في شأن إزالة قاعات أفراح جنوب الصباحية».

وأشاد العازمي بتوجيهه بإيقاف القرار للمزيد من الدراسة وتوفير البديل لأصحاب هذه القاعات.

وكان العازمي قد قال في وقت سابق إن تهديد أصحاب قاعات أفراح جنوب الصباحية ومنحهم 3 أيام فقط للإزالة دون توفير بديل، لن يمر مرور الكرام، ولن نقبل أن يتعرض مواطنون للظلم من أجل مجاملة أحد المتنفذين».

وتساءل العازمي، مخاطباً وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون المرور، «لماذا هذه المنطقة بالتحديد ولماذا لم يتم تطبيق هذا القرار على جميع مناطق الكويت؟».

حتى نضمن جودة التعليم وتوافق التخصصات مع سوق العمل

المطير يطالب وزير التربية بإيقاف اعتماد جامعات خاصة جديدة

حمد المطر

طالب رئيس اللجنة التعليمية البرلمانية الدكتور حمد المطر وزير التربية والتعليم العالي بوقف اعتماد جامعات خاصة جديدة وعدم تحويل الكليات الخاصة القائمة إلى جامعات.

كما طالبه بتحديد الجدول الزمني لتشغيل جامعة عبدالله السالم التي لديها جميع مواقع جامعة الكويت السابقة، «حتى نضمن جودة تعليم لعدد كبير من الشباب وقبولهم حسب رغباتهم واحتياجات سوق العمل».